الأمم المتحدة

A/62/PV.94

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون
الجلسة العامة **٩٤**
الجمعة، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

المناقشة المواضيعية المعنونة "الاعتراف بالإنجازات والتصدي للتحديات والعودة إلى المسار لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥"

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): إن مبادرتكم، سيدي الرئيس، لعقد مناقشة مواضيعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية مبادرة حسنة التوقيت وهامة. ويسر غيانا أن تسهم في المداولات بشأن هذه المسائل الهامة. وفي القيام بذلك، فإن وفدي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به ممثلة أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو.

تشكل الأهداف الإنمائية للألفية بعدا هاما لجدول الأعمال الإنمائي الدولي. وهي تمثل محورا رئيسيا للجهود العالمية الرامية إلى بناء عالم أفضل في القرن الحادي والعشرين، عالم يعيش فيه الناس في كل مكان بكرامة، بعيدا عن العوز والخوف، وفي بيئة محمية من كوارث النشاط البشري. وتركز مناقشتنا على الجوع والفقر والتعليم والصحة: وهي مجالات تمس الحاجة فيها بشكل خاص إلى إحراز تقدم. وبطبيعة الحال فإن إحراز التقدم في تلك المجالات يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالإنجازات في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، خاصة الأهداف المتصلة بتمكين النساء، والاستدامة البيئية، وتعزيز الشراكة العالمية.

إن مناقشتنا الحالية تعبر ببراعة عن اعترافنا المشترك بأن التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجموعها لا يمضي الآن على الطريق الصحيح، على الرغم من العديد من الأنشطة الناجحة التي أشارت إليها مختلف البلدان والجهات المعنية في هذه المناقشة ذاتها، وأنه توجد لدى المجتمع الدولي الوسيلة اللازمة لسد الفجوات التي لا تزال قائمة. وكما هو وارد في المعلومات الأساسية لهذه المناقشة، ما فتئ حوالي ١٤٣ مليونا من الأطفال دون سن الخامسة في العالم النامي يعانون من نقص التغذية. وما هذه الحالة، في اقتصاد عالمي يبلغ قوامه ٦٥ ترليون دولار، إلا دعوى إلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

اتخاذ إجراءات حاسمة. ويجب، في منتصف الطريق إلى عام ٢٠١٥، أن تكون إجراءاتنا مفعمة بإحساس جديد من الإلحاحية، وأن تتوفر في شراكاتنا حيوية جديدة لكفالة إعادة جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية إلى المسار السليم.

ومن منظور وطني، يبين تقرير غيانا عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧، الذي يلخص جهود بلدي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن التقدم على الصعيد الوطني كان متواضعا وغير متكافئ في السنوات الأخيرة. وقد حققت غيانا ما يقرب من توفير التعليم الابتدائي للجميع، إلا أنه لا يزال يلزم إيلاء الانتباه إلى عدد من الأبعاد، مثل تحسين نسبة المعلمين المدربين، ونسبة الطلاب إلى المعلمين. كما يشكل الإبقاء على المعلمين المدربين، الذين نخسر الكثير منهم لصالح البلدان المتقدمة النمو وغيرها من المناطق تحديا رئيسيا.

ويمضي بلدنا على الطريق السليم نحو تحقيق الغايات المتصلة بالقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وكفالة الاستدامة البيئية. غير أنه يلزم بذل جهود مكثفة لزيادة إمكانية بلوغ الغايات المتصلة بالقضاء على الفقر المدقع ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك تعزيز تشجيع المكاسب التي تحققت مؤخرا تجاه القضاء على خطر الملاريا.

ومن ناحية أخرى، قد لا يتسنى لنا، إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، تحقيق الغايات المحددة لتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، ومكافحة الأمراض الرئيسية الأخرى.

ومن دواعي السرور أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تقديم المساعدة الطبية من جمهورية كوبا، أسهم إلى حد كبير في تطوير قدرة غيانا على التصدي للتحديات في قطاع الصحة. ونتوقع أن تحدث الزيادة في عدد الموظفين الصحيين المدربين، ضمن أمور أخرى، فرقا ملموسا في مؤشرات غيانا القياسية في المجال الصحي على الأجلين المتوسط إلى الطويل.

وما فتئ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في غيانا مترسخا بقوة في استراتيجية بلدنا للحد من الفقر. وسيؤثر مستوى النجاح في مواجهة التحديات الاقتصادية الهيكلية الهامة والحفاظ على الأحوال الاقتصادية الوطنية المواتية عامة تأثيرا مباشرا على احتمالات تحقيق بلدنا لتلك الأهداف. وتكمن في لب هذه الجهود ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعيين. وتشير تجربة غيانا إلى أن النمو الاقتصادي المستدام لا يزال شرطا ضروريا، إن لم يكن كافيا، لكفالة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والواقع أنه يمكن استخلاص عدد من الدروس الأخرى من التجربة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية التي يمكن أن نذكرها في مناقشتنا.

أولا، يمكن إحراز تقدم هام بزيادة المساعدة والجهود. ولقد استفادت غيانا، بصفتها بلدا مشاركا في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من التخفيف الهام لعبء الدين على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. وأتاح لنا الانخفاض الكبير في خدمة الدين فرصة لتوجيه المزيد من مواردنا باستمرار إلى الحد من الفقر. ووفر ارتفاع مستوى الاستثمار في القطاعات الاجتماعية الأساس للاتجاهات الأكثر إيجابية فيما يتصل بالإنجاز التي بدأنا نلمسها مؤخرا. ويقدم برنامج منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، الذي تيسره مساعدة مقدمة من الولايات المتحدة عن طريق خطة الرئيس للطوارئ للإغاثة من الإيدز، مثالا جيدا على أثر زيادة المساعدة الخارجية. وقبل إطلاق ذلك البرنامج في غيانا، في عام ٢٠٠١ ، كان ٣٥ في المائة من الأطفال الذين يولدون لأمهات مصابات يولدون أيضا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبحلول عام ٢٠٠٥ انخفضت

النسبة في المناطق التي تمت الاستفادة فيها من البرنامج، إلى متوسط قدره خمسة في المائة.

ثانيا، يحد من مدى التقدم حاليا في المقام الأول عدم توفر الموارد ومسائل الاستدامة في المجالات التي حصلت على مساعدة سابقة. وحدث نقص ملحوظ في تعهدات المانحين وصرف الموارد المالية لتنفيذ استراتيجيتنا للحد من الفقر. وعلى سبيل المثال، لم تحصل غيانا في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦ إلا على خُمس المبالغ المتعهد بها واللازمة لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتم تحديد فجوات هامة في الموارد. وتتجاوز الموارد الإضافية اللازمة قدرة البرنامج الاقتصادي الكلي الحالي لغيانا. ومن ثم يتعين سد الفجوة بين الالتزامات المتعلقة بالموارد وصرف هذه الموارد على سبيل الاستعجال.

وثمة درس ثالث هو أن النهج الكلي لا يزال أفضل ضمان للنجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نظرا للطبيعة المترابطة للتحديات التي يتعين مواجهتها. ويتمثل واحد من أعتى التحديات التي تواجهها غيانا فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مشكلة الحد من معدل انتشار الأمراض السارية. وعلى الرغم من أنه كان قد تم الاعتراف على نطاق واسع بأن بلدنا تغلب منذ سنوات عديدة خلت على التحدي المتمثل في الدرن. فإنه، مع ظهور داء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عاد انتشار الدرن إلى الظهور، إلى درجة أنه أصبح من المسلم به الآن أنه على رأس التحديات الصحية العامة. وفي هذه الحالة، يرتبط العلاج الناجع للدرن على نحو لا ينفصم بالتصدي الفعال للتحدي الناشئ عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بطبيعة الحال بالتقدم في المجالات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى.

وإذ نمضي إلى الأمام، تشمل التحديات البالغة الأهمية التي تواجهها غيانا إزالة العقبات التي تعترض سبيل النمو الاقتصادي، بما في ذلك استدامة القدرة على تحمل الدين، وتعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، وتلبية الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات والتصدي للعقبات التي تعترض استيعاب الموارد، وزيادة حافظة الموارد زيادة مثلى، ومواكبة الزيادة السريعة الحاصلة في أسعار المواد الغذائية الأساسية والطاقة، وتحسين أساليب الرصد والتقييم، ومعالجة الأولويات المتنافسة كتلك الناشئة عن تغير المناخ، ومعالجة الصدمات المتعلقة بالجريمة والأمن وتلك المتعلقة بأسباب خارجية، وتعميم منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية ووضع استراتيجية وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في غيانا.

والتحدي الناشئ عن تغير المناخ تحد حقيقي بصفة خاصة لبلد مثل بلدنا الذي يقل ارتفاعه على السواحل عن مستوى سطح البحر ويتعرض لفيضانات واسعة النطاق وعانى من فقدان ما يقرب من ٦٠ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي نتيجة للفيضان الرئيسي الأخير الذي حدث في عام ٢٠٠٥. ويتعين توخي الحيطة لكفالة ألا يؤدي التصدي للتحدي الحقيقي الناشئ عن تغير المناخ إلى زيادة تفاقم التنافس على الموارد التي يتعين تخصيصها لمواجهة التحدي المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد أنه لا تزال توجد فجوات عديدة في الجهد العالمي لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتتمثل واحدة من هذه الفجوات في الاهتمام المحدود نسبيا الذي يولى للزراعة والأمن الغذائي. وكما ذكر البنك الدولي، يعيش حوالي ٧٠ في المائة من المجموعة التي تستهدفها الأهداف الإنمائية للألفية في مناطق ريفية، ولا سيما في آسيا وأفريقيا. وتشكل الزراعة، لمعظم الفقراء في الريف، بما في ذلك في بلدان مثل

بلدي، عنصرا بالغ الأهمية في النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا فإن زيادة الاستثمار العالمي في مجالي الزراعة والأمن الغذائي أساسية الأهمية للنجاح في جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد يوهانز (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية حول موضوع ''الاعتراف بالإنجازات، ومواجهة التحديات، والعودة إلى المسار لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥''. وقد جاءت المناقشة هذه في وقتها المناسب، ونحن في منتصف الطريق في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وعلينا أن نرصد ما تحقق حتى الآن كيما نحدد ما هي المهام المتبقية التي يتعين إنجازها لتحقيق الأهداف قبل الموعد المستهدف.

ووفدي يؤيد البيانات التي أُدلِي بها نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الأفريقية.

وكما تشير تقارير الأمم المتحدة المختلفة ومناقشات الجمعية العامة السابقة حول الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التقدم الذي تحقق حتى الآن لم يكن مشجعاً تماماً، وإن كان التقدم قد تحقق بدرجات متفاوتة. ومع ذلك، ينبغي ألا ينظر إلى هذه النتيجة المختلطة للجهود المبذولة على أنها متخلفة، بل باعتبارها زخماً لإعادة مضاعفة جهودنا والتزاماتنا لتحقيق الأهداف.

إن التحديات التي ترتبط بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية واضحة تماماً، وقد نوقشت في مختلف الأوقات وفي مناسبات عديدة في الماضي. ولكننا الآن في منتصف الطريق في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والوقت قد حان لتحديد التحديات الرئيسية ونتخذ إجراءات ملموسة للتعامل معها بصورة فعالة وفي الوقت المناسب. وقد أكدنا مراراً وتكراراً أنه ما لم نؤَمِّن شراكة عالمية مؤاتية، فإن جهود البلدان النامية وحدها لن تؤدي إلى النتائج التي نود جميعاً أن نراها – على الأقل ليس قبل الموعد النهائي المحدد.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوبورون (موريشيوس).

ومن الواضح أن شركاءنا في التنمية لم يوفوا بوعودهم بتنفيذ توافق آراء مونتيري، وإعلان الألفية والالتزامات الدولية الأخرى المتفق عليها دولياً. وغياب الشراكة على هذا النحو، بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية العالمية التي تزداد صعوبة وتقلباً، أدى إلى تعقد التحديات التي تواجهها البلدان النامية حالياً، وتقويض التقدم المحدود الذي ربما تكون قد حققته في تلك العملية حتى الآن، كما أنه زاد من جسامة الصعوبات.

ووفدي يتشاطر بالكامل الرأي القائل بضرورة إيلاء أهمية فائقة لزيادة الاستثمار في الزراعة والبنية الأساسية والقطاعات الاجتماعية. وبغية التعجيل بالتنمية الصناعية وزيادة النمو الاقتصادي العام، لا بد من تطوير القطاع الزراعي، وذلك أمر أساسي لضمان توفير مدخلات للصناعة وتحقيق الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن تركيز شركائنا في التنمية والمؤسسات المالية الدولية على الزراعة لم يكن كافياً، حيث جعل الإسهامات الهامة لذلك القطاع في جهود البلدان النامية لمكافحة الجوع والفقر ضعيفة وغير فعالة. وبالمثل، فإن عدم كفاية التزويد بالموارد وانعدام استمراريته في القطاعات الاجتماعية، مثل الصحة – حيث أن غالبية الناس في البلدان النامية يعانون من أمراض يمكن الوقاية أو الشفاء منها – والتعليم، وهو مجال يكتسي الإسهام في بناء القدرات فيه أهمية أساسية، هو أحد العقبات الرئيسية أمام بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وإثيوبيا، ذات الاقتصاد الزراعي، قد أدركت منذ البداية الدور الرئيسي للقطاع الزراعي في الاقتصاد وأثره

السريع والإيجابي على النمو في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. فالقطاع الزراعي يوفر موارد هامة من حيث القوى البشرية والموارد الطبيعية اللازمة لتحقيق تنمية سريعة، وهو أيضاً المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي.

ولذلك، أعدت الحكومة الإثيوبية استراتيجية للتصنيع تقودها التنمية الزراعية بهدف إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي باعتباره القوة الدافعة وراء التنمية الشاملة. وبموجب الاستراتيجية تلك، جرى تدريب آلاف من وكلاء التنمية من خلال التعليم الفني الزراعي والمهني والمعاهد التدريبية، وأنشئ أكثر من ٥ ٠٠٠ مركز لتدريب المزارعين دعماً للمزارعين في زيادة الإنتاج الزراعي لتلبية الاحتياجات المحلية وجعل البلد قادراً على المنافسة في الأسواق العالمية، بميزات نسبية. وأتيحت رزمة من خدمات التمديد المحسّنة وفقاً للظروف السائدة للسوق والبيئة؛ وصممت تلك الخدمات لمعالجة المشاكل المتعلقة بالإنتاج والإنتاجية.

ولهذه الأسباب وغيرها، سجل القطاع حتى الآن نمواً مطرداً من حيث الإنتاج، وبالترادف مع أداء تصديري لقوى، فقد أسهم في تحقيق نتائج ملموسة في تسريع النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة. وخلال ميزانية العام الحالي وحدها، حققنا نمواً اقتصادياً بنسبة ١٠,٨ في المائة حتى الآن، كما سجلنا نمواً اقتصادياً بنسبة ١٠ في المائة في المتوسط لخمس سنوات متتالية. وقد اتضح أن هذا الأداء الاقتصادي الجيد يفوق المعدل المتوسط للنمو الاقتصادي للبلدان في منطقة جنوب الصحراء الكبرى.

وإثيوبيا، إلى جانب أنها من أوائل البلدان التي أعدت ونفذت أوراق استراتيجيتها للحد من الفقر، فقد أحرزت تقدماً إيجابياً في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي أثناء الإعداد في فجر الألفية الإثيوبية الجديدة لبرنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر، الذي اكتمل الآن، اغتنمت الحكومة الفرصة لإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في خطتنا للتنمية الوطنية. وفي جهودنا، حققنا نتائج مشجعة تجعلنا متفائلين بأننا سنحقق مرامي بعض تلك الأهداف.

وفيما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي، زاد عدد الأطفال في المدارس الابتدائية من ٨,١ مليون في عام ٢٠٠٢ إلى ١٢,٦ مليون في عام ٢٠٠٦. وبذلك ارتفع معدل القيد من ٦١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٩١,٣ في المائة عام ٢٠٠٦. وارتفعت نسبة قيد البنات أيضاً من ٥٢,٢ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٨٣,٩ في المائة عام ٢٠٠٦.

وتسلم الحكومة الإثيوبية أيضاً بأن الحالة الصحية الهزيلة لمواطنيها تشكل قيداً كبيراً على الإنتاجية الاقتصادية وتعرقل الجهود الرامية إلى الحد من الفقر ومكافحة الجوع. والأمراض المرتبطة بالفقر، بما فيها الملاريا والسل وأمراض الطفولة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ما زالت تقتل كثيراً من الإثيوبيين. والحكومة التي تدعم بالكامل التركيز على الصحة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، طورت وبدأت في تنفيذ برنامج لتنمية القطاع الصحي مدته ٢٠ عاماً. وتفيد النتائج المبكرة أن تنفيذه يشير إلى أن حق الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية ارتفع من ٥٢ إلى ٧٢ في المائة وأن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة والرضع قد انخفضت، من ١٦٧ إلى ١٢٣ لكل ١ ٠٠٠ شخص، ومن ٩٧ إلى ٧٧ لكل ١ ٠٠٠ شخص، على التوالي، وكل ذلك في غضون السنوات الخمس.

والحكومة، في تصميمها على البناء على ما تحقق خلال سنين، قد وضعت خطة للتنمية الشاملة مدتها خمس سنوات، تسمى خطة تسريع التنمية المستدامة لإنهاء الفقر. وجاري تنفيذ تلك الخطة الآن، بغية السعي إلى تحقيق أهداف استراتيجية هامة في إطار برنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر الذي اكتمل إعداده. وسيظل القطاعان

الزراعي والاجتماعي يحظيان بأقصى درجات الاهتمام والأولوية في خطتنا، ولكن قطاعات هامة أخرى مثل الطاقة وتنمية البنية التحتية ستولى الاهتمام الذي تحتاجه وتستحقه. والتدابير التي اتخذت لتنمية قطاع الطاقة، من خلال بناء قدرة مشاريعنا الوطنية لتوليد الطاقة لكهربة الريف وبرامج تصدير الكهرباء، كانت مشجعة حتى الآن.

إن جهود الحكومة لتوسيع شبكة الطرق الوطنية انطلاقاً من العاصمة في الاتجاهات الأربعة، وتطوير الهياكل الرئيسية للاتصالات بدأت تظهر نتائجها الإيجابية على نمو الاقتصاد. وسيظل القطاعان يحظيان بكامل دعم الحكومة دون أدنى شك، لأنهما أساسيان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً. وبالرغم من أن البلدان النامية تبذل قصارى جهدها للتأكد من أنها لن تظل متخلفة، فإنها بحاجة إلى ضمان الحصول على إمدادات كافية ويمكن التنبؤ بها من الموارد من شركائنا الإنمائيين.

لذلك، يدعو وفدي إلى زيادة الاستثمارات من أجل الفقراء لتمكين البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المستهدف. والوفاء الكامل وفي التوقيت المناسب بالتزامات المجتمع الدولي بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية أمر أساسي الأهمية.

ونهيب أيضا بالمجتمع الدولي أن يمهد الطريق أمام البلدان الأفريقية كلما تتنافس على نحو عادل في الأسواق الدولية وتتخذ تدابير إضافية للتنفيذ الفعال لقانون النمو والفرص في أفريقيا ومبادرة كل شيء ما عدا الأسلحة.

وبالوفاء بجميع الوعود المقطوعة فيما يتعلق بدعم التمويل، وعن طريق اتخاذ شركائنا الخطوات السريعة والضرورية المتصلة بتنفيذ المبادرات الإنمائية الرئيسية، نعتقد أنه يمكن تحقيق مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية بالرغم من التحديات المتعددة الأوجه التي نواجهها الآن.

السيد ولد الحضرمي (موريتانيا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، وبالنيابة عن وفد بلادي، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على عقده هذه المناقشة الرفيعة المستوى تحت شعار ”الاعتراف بالإنجازات ومواجهة التحديات والعودة إلى المسار الصحيح لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥“. وقد اتخذ السيد كريم، منذ توليه منصب رئيس الجمعية العامة، عدة مبادرات في هذا الإطار، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أود أن أهنئ الأمين العام، السيد بان كي - مون، على جهوده الدؤوبة لتحقيق نفس الهدف وعلى استدراجه إلى المشاركة الكاملة جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

تؤيد موريتانيا البيان الذي أدلت به ممثلة أنتيغوا وباربودا وممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثل بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة الدول الأفريقية، وأقل البلدان نموا، على التوالي.

تعتبر هذه المناقشة الرفيعة المستوى معلما مهما على طريق تقييم التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والصعوبات التي ووجهت في هذا المسعى. وفي منتصف الطريق يجب أن نعترف بأننا بعيدون كل البعد عن بلوغ النتائج المأمولة للأهداف الإنمائية للألفية. وحتى إن حققت بعض البلدان تقدما، ما زال أمام العديد غيرها، لا سيما في أفريقيا، الكثير الذي ينبغي عمله فيما يتعلق بمكافحة الفقر والجوع وتحسين قطاعي التعليم والصحة، ناهيك عن جميع المجالات الأخرى. ومن الملحّ أن يقوم المجتمع الدولي بتعبئة نفسه بصورة حقيقية نحو بلوغ الأهداف

الإنمائية للألفية عن طريق توفير الموارد والوسائل الضرورية لبلوغ ذلك الهدف.

وتعتبر موريتانيا حاليا، في أعقاب إجراء انتخابات حرة وعادلة في عام ٢٠٠٧، بلدا ديمقراطيا له مؤسسات تقوم على أساس إرادة الشعب، وتنتشر فيه سيادة القانون وتحترم فيه الحريات الديمقراطية. وقد وضعت الحكومة برنامجا إنمائيا لفترة ثلاث سنوات. ومن أجل تمويل هذا البرنامج، طلبنا المساعدة من شركاء التنمية في اجتماع المائدة المستديرة المعقود في باريس في عام ٢٠٠٧. وفي تلك المناسبة، تم التعهد بتقديم تبرعات تبلغ حوالي ١,٩ بليون دولار. وتعمل السلطات الموريتانية مع المانحين لمراقبة حالة استخدام المبالغ المتعهد بها، في حين تقوم باتخاذ الخطوات الضرورية لضمان التنفيذ السريع، ولكفالة أن تعمل جميع القطاعات معا نحو تنفيذ المشاريع التي التزم المجتمع الدولي بتمويلها. وبفضل الموارد التي اتفق على تعبئتها في اجتماع المائدة المستديرة في باريس، ستتمكن موريتانيا من تحقيق تقدم جيد نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بدءا بتعزيز برنامجها الخاص بتخفيف حدة الفقر.

وفيما يتعلق بالصحة، تركّز الجهود التي تبذلها حكومتي على تحسين كمية ونوعية الخدمات التي تقدمها للسكان. وفي هذا الإطار سنتخذ، في جملة أمور، خطوات رئيسية نحو بناء وتوسيع شبكة الهياكل الأساسية الصحية، وتحسين عملية توريد وتوزيع الأدوية، والوقاية من أكثر الأمراض تفشيا.

ويجري استعراض الخطة المتوسطة الأجل لبرنامجنا الخاص بدعم الصحة والتغذية. وقد أطلق هذا البرنامج قبل ثلاث سنوات واستهدف تحسين فعالية قطاع الصحة في موريتانيا، لا سيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الرعاية وتغيير عقليات الأمهات بخصوص تغذية الأطفال صغار السن. ويساعد هذا البرنامج على تحسين صحة والناس وتغذيتهم بتحسين المستويات المعيشية للنساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون الثانية من العمر عن طريق المساعدة على انتشار استهلاك الملح المزود باليود وبناء القدرات لدى مؤسسات الرعاية الصحية.

وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يجري الاضطلاع بحملة توعية وطنية لتوجيه الانتباه إلى أخطار هذا المرض ولشرح كيفية انتقاله وكيف نحمي أنفسنا منه. وفي هذا الإطار، حصلت على التمويل ٧٠ منظمة غير حكومية و ٥٢ تعاونية نسائية.

ويوفر المعهد الوطني للأخصائيين الطبيين تدريبا أثناء العمل في الجراحة وطب الأطفال؛ وهناك تحسّن في تزويد المستشفيات في شتى المناطق بالموظفين. كما ينظم المعهد زيارات للجراحين إلى داخل البلد لتوفير الرعاية الصحية للناس. وبالرغم من الجهود التي نبذلها لا يزال معدل الأطباء العموميين ومعدل الأطباء الأخصائيين دون المعدلات التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية.

وفي مجال التعليم، يجري إعداد تقرير مرحلي لتطبيق إصلاحات رئيسية لتمكين ذلك القطاع من الوفاء بالمتطلبات من الموارد البشرية، على أساس التدريب المناسب ومع مراعاة حقائق العالم المعاصر ومطالب العولمة.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تتخذ موريتانيا خطوات مهمة نحو مساواة الرجل بالمرأة أمام القانون. وتقوم الاستراتيجية الإنمائية للبلد، التي تهدف إلى تخفيض نسبة الموريتانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ١٧ في المائة، بوضع المرأة الموريتانية في صميم استراتيجية البلد لمكافحة الفقر. وتحقيقا لهذا الغرض، أوليت أولوية خاصة للمرأة فيما يتعلق ببناء قدراتها على المشاركة في الحياة الاقتصادية، وذلك بالتشديد على تحسين وصول المرأة إلى

الأسواق من خلال تحسين فرص الحصول على القروض من المصارف والائتمانات الصغيرة والمدخرات؛ وضمان حقوق الملكية؛ وزيادة مشاركة المرأة، لا سيما ربة الأسرة، في الأنشطة المولِّدة للثروة.

وفيما يتعلق بعمالة المرأة في القطاع العام، أُحرز تقدم كبير منذ تولي سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله رئاسة الجمهورية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ولأول مرة في تاريخ موريتانيا عينت نساء من قبل الرئيس في مناصب رفيعة، كسفيرات وحاكمات محافظات ومديرات أقضية وغير ذلك من المناصب الرفيعة التي كانت فيما مضى حكرا على الرجال.

وبالإضافة إلى ذلك، تُخصص حصة قدرها ٢٠ في المائة للنساء في مجلسي البرلمان وفي المجالس البلدية. وتحصل المرأة الموريتانية على جميع حقوقها وتحقق المساواة التامة مع الرجل بموجب قوانين تكفل تنمية وتمكين مجموعة تشكل أكثر من ٥٠ في المائة من السكان.

ولا يمكن للجهود التي تبذلها موريتانيا أن تكفل وحدها بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛ فمن الضروري أيضا توفير التضامن والدعم من جانب المجتمع الدولي. وسيشكل الإسراع في حشد الأموال المتعهد بها في اجتماع المائدة المستديرة في باريس خطوة مهمة في ذلك الاتجاه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

الأسقف أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): في عام ٢٠٠٠، وفي نفس هذه القاعة، وافق رؤساء الدول أو الحكومات على مجموعة طموحة، ومطلوبة، من الأهداف الإنمائية العالمية المزمع تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ولئن كان، في منتصف المدة، قد أُنجز الكثير نحو تحقيق هذه الأهداف، فإن الفقر المدقع والجوع والأمية والافتقار إلى أبسط أوجه الرعاية الصحية، ما زالت مستشرية، بل إنها تزداد سوءا في بعض المناطق. ولهذا لا يزال التصدي لهذه التحديات، التي ما برحت تعصف بمئات الملايين من الناس، في صميم اهتماماتنا.

وتفيد الدراسات الموثوق بها أنه على الرغم من النمو الاقتصادي الملحوظ في العديد من البلدان النامية، لا يزال الهدف العام المتمثل في الحد من الجوع والفقر صعب المنال. ويرى وفدي أن من الضروري زيادة التضامن الدولي، إذا أردنا أن ننجح في تضييق الفجوة المتزايدة الاتساع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وفيما بين الأفراد داخل البلدان.

وعلى الرغم من أهمية المعونة الدولية، فإن وجود بيئة تجارية دولية أكثر إنصافا، بما في ذلك معالجة الممارسات التي تشوه الأسواق وتضر بالاقتصادات الضعيفة، يتسم بأهمية أكبر. ولا مبالغة في هذا الصدد في التأكيد على أهمية المؤتمر الاستعراضي القادم الذي سيعقد في الدوحة. وستقطع الجهود المشتركة للوفاء بهدف تخصيص ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية واستعراض الآليات التجارية والمالية من ناحية، وإنهاء الحكم الفاسد والنزاعات الداخلية الطاحنة في الدول المتلقية من ناحية أخرى، شوطا طويلا نحو انتشال ملايين الناس من براثن الفقر المدقع والجوع.

ويود وفدي أن يؤكد للجمعية العامة أن الكرسي الرسولي لا يزال يشارك بنشاط في تخفيف حدة الفقر والجوع اللذين يشكلان إهانة للكرامة البشرية. ولن يكف وفدي عن إبراز هذه الاحتياجات الأساسية حتى تظل في محور الاهتمام الدولي وحتى تعالج بوصفها مسألة عدالة اجتماعية.

ويشعر الكرسي الرسولي بعظيم السرور إزاء التقدم الجيد المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، إذ أن عددا من أشد المناطق فقرا يشهد زيادة كبيرة في معدل الالتحاق بالمدارس. بيد أنه لن يتسنى لـ ٥٨ بلدا تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي في المدارس بحلول عام ٢٠١٥ دون مضاعفة الجهود.

والتعليم هو عماد الأهداف الإنمائية للألفية جميعها. وهو أنجع وسيلة لتمكين الرجال والنساء من تحقيق الحرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع. ويجب أن تستثمر الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاعان العام والخاص، والآباء، والمعلمون في تعليم الأجيال المقبلة لإعدادها لمواجهة تحديات مجتمع متزايد العولمة. ويجب، بصفة خاصة، بذل أقصى ما يمكن من جهود لإتاحة الفرص التعليمية المتكافئة للبنين والبنات، ولكفالة عدم استبعاد أي طفل لأسباب اقتصادية واجتماعية محضة. وتوخيا لهذه الغاية على وجه التخصيص، توجد آلاف من المؤسسات التعليمية التابعة للكنيسة الكاثوليكية في المدن الداخلية المتدنية المستوى وفي القرى النائية، وفي أطراف المدن الضخمة، وفي الأماكن التي يضطر فيها الأطفال إلى العمل تأمينا للبقاء.

وتتطلب منا الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة اتخاذ إجراءات جماعية. وفي حين أحرز تقدم في تخفيض معدل وفيات الأطفال، حدث تقدم أبطأ في العناية بصحة الأم، ومعالجة أمراض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والدرن. ويعزى السبب الرئيسي في تباطؤ التقدم إلى عدم توفر الموارد عند أبسط مستويات الرعاية الصحية اللازمة، واستمرار عدم إمكانية الحصول حتى على أبسط المستويات الصحية. وثبت منذ وقت طويل أن الاستثمار في الرعاية الصحية الأساسية، بدلا من الأشكال الانتقائية، المثيرة للفرقة الثقافية وأشكال الخدمات الصحية ذات الدوافع الأيديولوجية التي تخفي أسباب تدمير الحياة وسط الخدمات الطبية والاجتماعية، واحد من أنجع الوسائل من حيث التكاليف وأكثرها نجاحا لتحسين نوعية الحياة واستقرار العائلات والمجتمعات عامة.

وعلاوة على ذلك، يبين انعدام التقدم فيما يتصل بالأهداف المتعلقة بالصحة طابع الترابط والتعاضد بين الأهداف الإنمائية للألفية. والصلة الهامة بين الفقر واستمرار ارتفاع مستويات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والدرن، والملاريا، ومعدل وفيات الأمهات صلة واضحة للعيان. ويود وفدي أن يؤكد للأعضاء أن الكرسي الرسولي سيواصل، عن طريق مؤسساته، توفير الرعاية الصحية الأساسية، مع إعطاء الأفضلية لأكثر قطاعات المجتمع حرمانا من الخدمات وأكثرها تهميشا.

وتأتي هذه المناقشة المواضيعية التي تجرى في منتصف المدة بين إعلان الألفية وعام ٢٠١٥ في هذا الوقت الحاسم الأهمية الذي يوافق الذكرى الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويمثل هدف تحسين مستقبل الجميع محور الإعلان والأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف ما يتخطى المحادثات واجتماعات القمة إلى الالتزامات والإجراءات المحددة. وليس كفاحنا المشترك ضد الفقر المدقع، والجوع، والأمية، والمرض مجرد عمل سخي أو شيء يدل على الغيرية، وإنما هو شرط لا غنى عنه لتحقيق مستقبل أحسن وعالم أفضل يناسب الجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي للرئيس لتنظيم هذه المناقشة الهامة.

وتؤيد فلسطين البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يواجه الشعب الفلسطيني تحديات خطيرة في محاولاته تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فبينما أحرز بعض التقدم، لم يستطع الشعب الفلسطيني تهيئة بيئة محلية تمكنه من تحقيق أهدافه الإنمائية للألفية: أي تهيئة بيئة تخلو من القهر والقيود العقابية المدمرة، وتدابير الاحتلال العسكري – بيئة لا ترهن فيها القدرة على التقدم بإذن الجهة القائمة بالاحتلال، وإنما تقوم على العمل الحقيقي والطاقة التي يكرسها أي شعب لتحقيق هذه الأهداف. فالاحتلال الإسرائيلي القائم حاليا في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، يشكل أعتى عقبة رئيسية لتحقيق الشعب الفلسطيني بأي شكل من أشكال للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في مجموعها.

وعلى امتداد السنوات الثماني الماضية تقريبا، قذفت السياسات غير المشروعة التي اتبعتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في واقع الحال، بفلسطين في خضم عملية إنمائية معاكسة وقوضت كل ما أحرز من تقدم من قبل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالبنك الدولي يفيد بأن الاقتصاد الفلسطيني سجل تقدما مضطردا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدره ٨ في المائة كل عام حتى عام ١٩٩٩. ولكن يشير البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفلسطيني قد انخفض منذ عام ٢٠٠٠ بنسبة ٤٠ في المائة، نظرا للآثار المؤلمة لما تفرضه إسرائيل من حالات إغلاق وقيود على حرية التنقل.

وتتسم الآثار الاجتماعية الاقتصادية لهذا الانحسار في الاقتصاد بأنها واسعة النطاق. فلقد أثرت هذه الحالة الصعبة تأثيرا سلبيا على هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع بين الشعب الفلسطيني. وبلغ الفقر مستويات لم يسبق لها مثيل نتيجة لارتفاع معدل البطالة، وأصبح انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق رئيسي. وتنبه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى أن نصف السكان تقريبا لا يحصلون على ما يكفي من غذاء لتلبية احتياجاتهم.

وهذه الأزمة الإنسانية كارثة اصطناعية ناشئة عن سياسات الاحتلال، ولا سيما العقوبة الجماعية التي ما برحت إسرائيل توقعها بالسكان المدنيين الفلسطينيين، عن طريق جملة أمور منها حالات الإغلاق وفرض القيود على حرية التنقل، وهدم المنازل، والمصادرة غير المشروعة للأرض الفلسطينية. وفي هذا الصدد، يشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى مجموعة الإجراءات التي تتخذها إسرائيل بفرض قيود على حرية التنقل بوصفها ''سببا رئيسيا للفقر والأزمة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة'' (A/61/500، الفقرة ٣٧) . ولقد بلغت هذه التدابير غير المشروعة حد التطرف على يد السلطة القائمة بالاحتلال، التي ما فتئت تفرض حصارا خانقا على قطاع غزة. وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال أيضا بناء وتوسيع المستوطنات والجدار في الضفة الغربية، وبهذا تحول المجتمعات الفلسطينية إلى بانتوستانات متفرقة، يزيد من تمزيقها ما يزيد على ٥٨٠ من نقاط التفتيش وحواجز الطرق، وتجعل حرية التنقل والتجارة الداخلية بين المدن الفلسطينية كبيرها وصغيرها شيئا شبه مستحيل.

إن الحالة في قطاع غزة بالغة السوء و ظروف الحياة تزداد تدهورا. وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أعلن السيد فيليبو غراندي، نائب المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ما يلي:

> ''إن غزة تواجه خطورة أن تصبح عمليا معتمدة على المساعدات بنسبة ١٠٠ في المائة، وأن تكون مجتمعا مغلقا ومعزولا خلال بضعة أشهر، أو حتى أسابيع، إذا ما استمر نظام الإغلاق الحالي''.

ومنذ ذلك الوقت، سبب الحصار الإسرائيلي المزيد من الخراب حيث أن مئات الصناعات والمصانع دمرت أو أغلقت، وضاعت أو توقفت الآلاف من فرص العمل، مما اضطر السكان جميعا إلى الحياة على الحد الأدنى من المساعدات الإنسانية التي تسمح القوة القائمة بالاحتلال بدخولها إلى المنطقة.

والآثار السلبية للاحتلال على ظروف حياة وتنمية الشعب الفلسطيني لا تقتصر على الاقتصاد. فقد تضرر بشكل خطير هدف تعميم التعليم الابتدائي. وكشفت دراسة استقصائية أجرتها الأونروا مؤخرا عن المدارس في قطاع غزة أن معدل الرسوب في الصفوف من الرابع إلى التاسع بلغ ٨٠ في المائة، بينما سجل تلاميذ الصف الرابع أعلى معدل للرسوب، حيث رسب ٩٠ في المائة في الرياضيات. وتنشأ هذه المأساة عندما يضطر الأطفال إلى العيش مع الصدمات النفسية والجسدية التي يسببها الصراع والعنف ويجبرون على العيش في فقر مدقع، فيذهبون إلى المدارس جياعا ولا يتمكنون من التركيز على الدراسة. كما أن معدلات الانقطاع عن الدراسة من جانب البنين والبنات تتزايد، وأدت شدة الفقر إلى زيادة مستويات عمالة الأطفال. وزيادة على ذلك، ورغم النجاحات التي سجلت سابقا، فإن التحاق الفتيات بالصفوف العليا للمدارس أخذ بالهبوط، مما أعاق الجهود للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وما زال الشعب الفلسطيني يكافح من أجل خفض وفيات الأطفال والأمهات في مرحلة النفاس، وقد تأثر ذلك بمشاكل الوصول إلى الرعاية الصحية وإمدادات المواد الغذائية. وتعيق نقاط التفتيش الإسرائيلية وحظر التجول والجدار العازل الوصول إلى الرعاية الصحية وأجهزة إيصالها، مما يؤثر على رعاية الصحة الإنجابية في الفترة قبل الولادة وبعدها. كما أن تزايد الفقر والجوع تسبب في زيادة ملحوظة في حالات فقر الدم وسوء التغذية لدى الأمهات الفلسطينيات وأطفالهن.

وبالإضافة إلى أثر الاحتلال الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية، فقد جلب ضررا خطيرا على الاستدامة البيئية. فالتردي البيئي الناجم عن شح المياه، والنمو السريع للسكان ومصادرة إسرائيل للأراضي واستغلالها للموارد الطبيعية، قلص مساحة الأراضي الفلسطينية الخضراء والأحراش والتنوع البيولوجي من ٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ١,٥ في عام ٢٠٠٤. وهذا النقص الحاد في الأراضي الخضراء ناجم أيضا بشكل جزئي عن استخدام إسرائيل المنهجي للأراضي الفلسطينية لإلقاء النفايات من المواد الكيميائية غير المعالجة ونفايات مجاري الصرف الصحي، بالإضافة إلى بناء المستوطنات غير القانونية والجدار العازل، واقتلاع الأشجار، وتعطيل المشاريع البيئية مثل مشاريع المجاري والصرف الصحي، وبخاصة في قطاع غزة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا كذلك لتلك الظروف والتحديات الفريدة التي تواجه الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، فإننا نذكر بأن زعماء العالم أكدوا في إعلان الألفية على المسؤولية الجماعية عن

> ”دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي ... تجاه جميع سكان العالم، ولا سيما أضعفهم، وبخاصة أطفال العالم، فالمستقبل هو مستقبلهم“ (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٢).

إن التنمية لا تستطيع التعايش مع القمع والهيمنة اللذين يمثل الاحتلال الأجنبي أسوأ مظاهرهما. ويجب أن نحترم التزامنا بعدم ادخار أي جهد من أجل أن نضمن لجميع السكان المدنيين الذين يعانون بشكل غير متناسب من

عواقب الصراع المسلح والأزمات الإنسانية أن يتلقوا المساعدات اللازمة والحماية لتمكينهم من العمل من أجل مستقبل أفضل لهم ولأممهم.

وينبغي ألا تستثنى فلسطين من ذلك. فالشعب الفلسطيني أكد بوضوح رغبته في السلام والعيش بحرية وكرامة ورفاه من أجل أطفاله. وهذه الأهداف تتضمن بلا شك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي ستساعد على انتشال الشعب الفلسطيني من البؤس الذي فرضه الاحتلال عليه. وبالتالي، نكرر تأكيد دعوتنا للمجتمع الدولي بتقديم الدعم الكامل والثابت لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الذي بات العالم يدركه ويوافق على أنه شرط أساسي لا للسلام فحسب، بل أيضا للتنمية، وأن الأهداف الإنمائية للألفية بدونه ستظل بعيدة المنال للأسف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بمبادرة الرئيس كريم بعقد هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

ويسعدني اليوم أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي.

لقد سعى الاتحاد البرلماني الدولي على مدار الأعوام، ومن خلال عدد من القرارات والمناقشات، إلى نشر الأهداف الإنمائية للألفية في أوساط البرلمانيين الدوليين كوسيلة لتحفيز الأنشطة المتنامية على المستوى التشريعي. فمجتمع البرلمانيين، في نهاية المطاف، له دور وتقع على عاتقه مسؤوليات في إطار هذه العملية، ليس بسبب وظيفته التشريعية فحسب، بل أيضا – من ناحية عملية تماما – فيما يتعلق بتأمين اعتمادات الميزانية اللازمة لدعم طائفة واسعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المؤيدة لقضية الفقراء.

وسيكون من الأمثلة البارزة لتوضيح أعمالنا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية مناسبة انعقاد جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ ١١٨ بعد أسبوعين، في كيب تاون، جنوب أفريقيا، والتي سيكون موضوعها العام دحر حدود الفقر. وستسعى المناقشة، على غرار المناقشات السابقة، إلى تعزيز الفهم لدى المشرعين للإجراءات اللازمة من أجل تخفيض الفقر إلى النصف على الأقل بحلول عام ٢٠١٥، وفقا للهدف رقم ١، وسنساعد في تحديد بعض من أفضل الممارسات التي ينبغي لأعضاء البرلمانات دعمها بوصفهم مشرعين، وقادة مجتمع، وقادة رأي في وقت واحد. وبالفعل، سنحت لنا الفرصة خلال الأيام القليلة الماضية أن نستمع إلى الدول الأعضاء حول إنشاء لجان برلمانية مختارة ولجان فرعية، وعن اعتماد تشريعات ذات صلة بالأهداف الإنمائية للألفية في عدد من البلدان.

وسأنتقل الآن إلى تناول المسألة المعروضة علينا اليوم – المتعلقة بتحديات مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال الأعوام المتبقية – وأود أن أبرز ثلاثة مجالات أساسية من منظورنا.

التحدي الواضح الأول هو دعم بناء مزيد من القدرات على وضع سياسات أكثر استنارة وفعالية. ومن ضمن ذلك تمكين أعضاء البرلمان من تفهم أفضل لخيارات السياسات المتنافسة المتاحة لهم، بالإضافة إلى بناء قدرات البرلمان بوصفه مؤسسة ذات مسؤوليات مميزة وبعيدة الأثر. ومع أن الأمور تحسنت بالتأكيد في هذا المجال، فإننا على اقتناع بأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. إن الإمكانيات الكاملة للبرلمانات، خاصة وليس حصريا في

البلدان النامية لممارسة وظائفها بطريقة تحقق استخدام الموارد المتاحة على النحو الأمثل وتحسن عمليات صنع القرارات من أجل التنمية، ما زالت غير مستغلة إلى حد كبير. وبالتالي، فإننا نستثمر الكثير في تقديم الدعم للبرلمانات في ممارسة وظائفها.

ومن بين المبادرات الأخيرة التي اتخذناها في هذا السياق، قيام الاتحاد البرلماني الدولي بوضع برنامج جديد، بالتعاون مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نموا، لمساعدة برلمانات تلك البلدان على دمج برنامج عمل بروكسل في برامج عملها على النحو الأمثل.

وهناك مبادرة أخرى تجدر الإشارة إليها هنا تقوم بها إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتهدف إلى تعزيز القدرات التكنولوجية للبرلمانات في مجال الإعلام والاتصالات لكي تتمكن من تحسين أساليب عملها وتصبح أكثر انفتاحا إزاء الشعوب التي انتخبتها لتمثيلها.

والتمويل عائق ثان حاسم يقف في طريق الأهداف الإنمائية للألفية، ونحرص على المساعدة في إزالته. وكما نعرف جميعا، هناك فرق كبير بين المخصصات الحالية للمساعدات الإنمائية الرسمية والتكاليف المقدرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والمساعدة الإنمائية الرسمية مصدر رئيسي لتمويل التنمية وبالتحديد بالنسبة لتلك البلدان ومعظمها الآن ليس على مسار التنمية؛ وهي لا تزداد بسرعة كافية، وما زالت فعاليتها بصورة عامة تفتقر إلى الكثير. ولهذا السبب، سيضاعف الاتحاد البرلماني الدولي من جهوده في هذا المجال، بما في ذلك دعم المنتدى الجديد للتعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث نعمل على توفير دعم برلماني قوي، بما في ذلك من خلال منتدى أصحاب المصلحة التابع للمنتدى الجديد للتعاون الإنمائي. وعلى المدى البعيد، سوف نسعى لمساعدة البرلمانيين وتمكينهم من السيطرة على النواحي الشائكة لآليات المساعدة الإنمائية الرسمية في كل من البلدان المانحة والبلدان المتلقية للمساعدة، بغية ضمان أن يحقق كل دولار ينفق من دولارات المساعدة أفضل النتائج الممكنة.

والمسالة الرئيسية الثالثة، في رأينا، التي ما زالت تنتظر الحل إن أردنا استرجاع بعض ما فقدناه على الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تتعلق بوضع المزيد من الخطط الإنمائية الوطنية المتعمقة والمتسقة والشاملة. وبالرغم من أن بعض البلدان استطاعت تحسين تخطيطها الإنمائي بصورة كبيرة، ما زال هناك شوط طويل يتعين قطعه لضمان أن تكون الخطط الإنمائية الوطنية سليمة على المستوى الداخلي وتتماشى مع الأولويات الحقيقية على أرض الواقع.

ونعتقد أنه تم إهمال مجالين رئيسيين – نسبيا على الأقل – ضمن خطط التنمية الوطنية هما توفير فرص العمل والمساواة الجنسانية. ونحن مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن خطة العمل اللائق بحاجة إلى أن توضع في صلب خطط التنمية الوطنية إذا أردنا أن نحقق طفرة جدية في جميع الأهداف الإنمائية للألفية تقريبا. ولتحقيق ذلك، سوف نسعى للعمل مع منظمة العمل الدولية لضمان أن تتفهم البرلمانات هذه الخطة وتدعمها بشكل فعال.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي للسياسات التي تستهدف الاحتياجات المحددة للنساء، بوصفهن عناصر اقتصادية وسياسية رئيسية، أن تحظى كذلك بالمزيد من الاهتمام في الخطط الإنمائية الوطنية. وسوف يواصل الاتحاد البرلماني الدولي دعم ذلك بوسائل شتى، بما في ذلك مساعدة المزيد من النساء على المشاركة في العمل السياسي، حيث ما زال تمثيلهن قليلا بدرجة كبيرة، ومساعدة البرلمانات على دمج المنظور الجنساني في عملية الميزنة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد شولتز (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): يتفق الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مع رئيس الجمعية العامة على أنه ينبغي إيلاء الأولوية للفقر والتعليم والصحة بوصفها أصعب الأهداف بالنسبة لأغراضنا اليوم.

وفي المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقود في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أيدت جميع حكومات العالم الإعلان الختامي، المعنون ”معا من أجل البشرية“، مع الاعتقاد القوي بأنه لا يمكن لأي منظمة أو حكومة أن تعمل وحدها على حل أي من التحديات البشرية الرئيسية التي تواجه العالم. لقد تكلمنا مرات عديدة عن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية والحاجة إلى شراكات فعالة وبناءة بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. وفي كثير من الأحيان، ما زال ذلك الهدف بعيدا عن التحقيق عمليا؛ ومع ذلك فإنه يشكل شرطا مسبقا أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وسوف نواصل جهودنا لإشراك جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في التخطيط الوطني للتصدي للأخطار والهشاشة الناجمة عن الفقر وعدم التعليم وتفشي الأمراض. وسوف نستمر كذلك في التركيز على المجتمعات ومتطلبات التنفيذ في مناقشة السياسات والبرمجة، لا سيما وأن الإحصاءات والبيانات عن التقدم، كما تعرض في كثير من الأحيان، غالبا ما تحجب واقع اليأس. إن التوجه لمناقشة فقر دولة ما أو المؤشرات الأخرى من ناحية المعدلات لا يمكننا من الحصول على تفهم حقيقي للواقع الوطني أو الجماعي أو الفردي.

وإلى جانب الشراكات، تشغلنا مسألتان أخريان. أولا، نحن قلقون لأن عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في حد ذاته يعني استمرار التأثير على المخاطر البشرية عند تحديد مكامن الضعف البشرية. ونحن قلقون أكثر من أي وقت مضى لأن استمرار النمو السكاني والتدهور البيئي والصراعات والأزمات الاقتصادية والمالية وتباطؤ النمو الاقتصادي والركود الاقتصادي سوف يعرض كل إنسان لاحتمالات خطر متزايد، وهو ما سيؤثر سلبا، بدوره، على حالة الضعف عند كل فرد. وكأن ذلك ليس كافيا، فإن تغير المناخ وما يترتب عليه من عواقب إنسانية مسألة ذات نطاق كبير من شأنها أن تضاعف الأخطار وتزيد حالة الضعف إلى درجة أنها سوف تغير نمط الحياة لكل مجتمع وهوية كل فرد.

ثانيا، نؤمن بأنه ينبغي ألاّ تكون هناك فجوات في إجراءات التمويل لتحقيق كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن كانت هناك عوامل أخرى من شأنها أن تعرقل تحقيق تلك الأهداف، من البديهي أنه لن يتم إحراز تقدم في التنفيذ ما لم يكن هناك تمويل كاف. وغني عن البيان، في هذا السياق، أن التمويل لتكييف الإجراءات استجابة لتغير المناخ يجب أن يحظى بالزيادة بصورة كبيرة إن لم تكن تامة.

ونحن على استعداد لتشاطر تجاربنا وخبراتنا. وبتنفيذ برنامجنا العالمي، لدينا نية واضحة لتحقيق نتائج من شأنها أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولبيان ما نقوم به بطريقة ملموسة، سأقدم مثالا واحدا فقط. في عام ٢٠٠٦، قام الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر بنشر كتيب يصف فيه الأنشطة التي يضطلع بها دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والكتيب متوفر على شبكة الإنترانيت وما زال مصدرا صالحا للمعلومات،

ويعرض إجراءات ملموسة ويقدم أمثلة توضيحية للتدابير التي اتخذتها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر للنهوض بالأهداف المشتركة. وفضلا عن ذلك، أظهرت دراسة استقصائية مرجعية قام بها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر لتقييم قدرتنا على الوصول إلى الأشد ضعفا أن برامجنا قد وصلت في عام، ٢٠٠٥، إلى ما يقدر بـ ١٥٨,٥ مليون نسمة.

وعلى أساس الاعتبارات السابقة، ومع مراعاة الحدود الزمنية التي وضعتها الرئاسة للتدخلات، نطالب بالتالي. يجب علينا جميعا أن نتحلى بالتصميم والمساءلة والشفافية في إظهار عزمنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الحكومات أن تلزم نفسها ببناء شراكات مجدية. وينبغي أن يكون التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتكيف مع تغير المناخ بطريقة تكاملية وتآزرية. ونظرا للجانب الإضافي لتمويل التكيف مع تغير المناخ، لا بد من التوصل إلى مستويات للتمويل يتفق عليها عاجلا وليس آجلا. وما لم يشترك الأفراد من المجتمعات في تصميم البرامج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها ورصدها، سوف يبقى تنفيذ هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ حلما نبيلا، ولن يصبح واقعا إنسانيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٤٨ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جماعة فرسان مالطة.

السيد شافير (جماعة فرسان مالطة) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن جماعة فرسان مالطة، أود أن أعرب عن خالص شكري لإتاحة هذه الفرصة لأتكلم في موضوع بالغ الأهمية، هو الاعتراف بالإنجازات، ومعالجة التحديات ومواصلة السير على الدرب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥.

أولا، أتقدم بأسمى التهاني إلى رئيس الجمعية العامة لقيادته الحكيمة في تنظيم هذه المناقشة المواضيعية الهامة واختيار الأهداف الإنمائية للألفية كمجال تركز عليه الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. إنه بقيادة من مستواه، يمكن للأمم المتحدة، أكثر مؤسساتنا الدولية التي لا غنى عنها، أن تنهض من الأزمة الحالية في الموارد والموظفين لتخرج أكثر فعالية واحتراما في جميع أنحاء العالم. ومن البداية، تعهدت المنظمة بالاستمرار في توسيع نطاق تعاوننا مع الأمم المتحدة في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية المستدامة، ونؤكد ذلك التعهد مجددا اليوم.

وتعتبر منظمة فرسان مالطة الأهداف الإنمائية للألفية مثالا لتعاليم أحدث اثنين من البابوات بشأن البدائل التي تعمل لصالح الفقراء. فمكافحة الفقر، فضلا عن الأمراض والمعاناة، وهي من العناصر المستهدفة الأخرى بالأهداف الإنمائية للألفية، هي من صميم أنشطة المنظمة على مدى أكثر من ٩٠٠ عام. ويشير التاريخ إلى أن منظمة فرسان مالطة منذ تأسيسها في القرن الحادي عشر، تتجه بجهودها صوب الفقراء والمرضى والمشردين، بغضّ النظر عن العنصر أو الدين أو الجنسية. ويشكل أعضاء المنظمة الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ ١٢ عضو، و ٠٠٠ ٨٠ من المتطوعين وأفراد المهن الطبية الدائمين، و ٠٠٠ ١٣ من الأطباء والممرضات وحاملي النقالات الدائمين، شبكة غير عادية لها وجود دائم في ١٢٠ بلدا، توفر المستشفيات والملاجئ والخدمات الطبية. وتُنفذ تلك الأنشطة بدراية كبيرة، وكثيرا ما يتم ذلك بواسطة ”مالتيزر إنترناشيونال“، وهي خدمة الإغاثة العالمية التابعة للمنظمة.

وفيما يتعلق بالهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، القضاء على الفقر المدقع والجوع، تعرب المنظمة عن حزنها للارتفاع المؤسف في العدد الفعلي للفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ويُتوقع أن يبلغ حوالي ٣٦٠ مليونا بحلول

عام ٢٠١٥، رغم نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوجه عام في البلدان النامية على نطاق العالم. وهذا أكبر التحديات التي تواجه تحقيق هدفنا المتعلق بالفقر.

وتسلط ورقات المعلومات الأساسية لهذه الجلسة الضوء على تحسين الأحياء الفقيرة لأنه يتيح للقواعد الشعبية فرصة فريدة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ووصولا إلى هذه الغاية، توسعت المنظمة توسعا كبيرا في أنشطتها في تلك المناطق الشديدة الحرمان. وعلى سبيل المثال، في الأحياء العشوائية بنيروبي، كينيا، تمول المنظمة مراكز صحية عديدة وتدير برامج بعيدة الأثر لعلاج السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأشد من ذلك مشقة الجزء المتعلق بالحرب على الجوع من أجزاء الأهداف الإنمائية للألفية. ومن بين العوائق في هذا الصدد تضخم أسعار الأغذية، وأنظمة التجارة غير المنصفة، وتغير المناخ. وتبرهن منظمة فرسان مالطة في مقاطعة جنوب كيفو بجمهورية الكونغو الديمقراطية على التزامها الكبير بالقضاء على الجوع. فنحن هناك نشرف على مراكز التغذية للأطفال الذين يعانون من نقص التغذية وسوء التغذية. وفي الوقت ذاته، نوزع البذور وصغار الماشية على ذويهم ونثقفهم بشأن الزراعة والتغذية. وتعرب المنظمة عن امتنانها لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ولبرنامج الأغذية العالمي، لقيامها بتمويل تلك المبادرات جزئيا والعمل كشركاء من أجل الوفاء بالأهداف المتعلقة بالجوع، مع التركيز على الاستدامة. ولا غنى عن النجاح في إحراز التقدم نحو تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية لتحقيق مزيد من التقدم السريع وصولا إلى جميع الأهداف الثمانية.

وتعمل المنظمة على تحقيق الهدف المتعلق بالتعليم بزيادة توفير التعليم في البلدان النامية، ولا سيما للفتيات. وعلى سبيل المثال، أنشأت المنظمة رياض الأطفال في ساو باولو وبرازيليا، بالبرازيل، مع توفيرها التدريب والعمل للأمهات غير المتزوجات. ولنا مركز طبي في ميلو، بهايتي، يعلم ٦٠٠ طفل بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الطبية للنساء والأطفال. وتدير المنظمة بعض المدارس في غرب أفغانستان لتعليم٠٠٠ ٢٠ طفل، تشكل نسبة البنات ٤٠ في المائة منهم.

وللأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة أهمية خاصة للمنظمة. وهي تعمل على تحقيق تلك الأهداف في مجال الصحة في كمبوديا بعد انتهاء حربها التي دامت ٣٠ عاما. ونضطلع بمشروع شامل لصحة الأم والطفل لخدمة المجتمعات المحلية هناك. وتتلاقى صحة الأطفال الرضع وصحة الأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مسألة انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. ففي المكسيك، تأتي برامج منظمة فرسان مالطة بالأمهات المصابات بهذا المرض إلى قسم الرعاية السابقة للولادة، ولهذا السبب تضعن جميعا مواليد أصحاء وخالين من الأمراض. وكما في كثير من البلدان التي بها برامج لمنظمة فرسان مالطة، نتضافر مع الجهود المبذولة هناك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتدير المنظمة المستوصفات والمستشفيات في القارات الخمس لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، وكلها أمراض تؤثر تأثيرا غير تناسبي على أشد الناس فقرا. والأهداف الإنمائية للألفية ٤ و ٥ و ٦ مترابطة. ويحتمل أن يبطئ الفشل في أي منها التقدم نحو تحقيق هدف آخر.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ونحن ممتنون للتكلم في هذا الموضوع الهام، ويشرفنا أن نكون شركاء للدول الأعضاء والمتخصصين المتفانين التابعين للأمم المتحدة في تحقيق أهدافنا المشتركة. ولدينا اقتناع أكثر من أي وقت مضى بأهمية الأهداف الإنمائية

للألفية، التي تغطي جميع أبعاد مسائل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وهي من صميم السبب في وجود المنظمة. وباستمرار قيادة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ودعمها، تتحول تلك الأهداف بدرجة أكبر إلى واقع في كل يوم. ويشجعنا في هذا الصدد الالتزام والقيادة الرائعة التي توفرها الجمعية العامة. وعلينا الدور الآن في المجتمع الدولي أن نكمل تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٣/٥٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

السيد توماسولي (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) (تكلم بالانكليزية): في عام ٢٠٠٠، أوجد مؤتمر قمة الألفية وتوافق الآراء بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لأول مرة الأوضاع اللازمة للقيام بعمل متضافر طويل الأجل لإحداث أثر دائم على حياة أشد الناس فقرا. والأهداف الثمانية الإنمائية للألفية مترابطة وتتفاعل مع مجالات العمل الأخرى المحددة في الإعلان بشأن الألفية. ومن العوامل الرئيسية في تحقيق هذه الأهداف السلام والأمن والمساواة في الحقوق وضمانها لجميع المواطنين من حيث المشاركة السياسية وإمكانية الحصول على الموارد والهياكل الأساسية والخدمات العامة على قدم المساواة.

وهناك أمثلة كثيرة على الصلات بين تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، والديناميات السياسية والعمليات الديمقراطية الواسعة. ففيما يتعلق بالهدف ١، تدل البيانات على أن الحد من الفقر تصحبه زيادة في التفاوت. وجاء في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٧ الصادر عن الأمم المتحدة أن ”مزايا النمو الاقتصادي في العالم النامي لم يجر تقاسمها على قدم المساواة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها“.

ويشمل الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مؤشرا خاصا بعدد النساء المنتخبات لعضوية البرلمانات الوطنية. ويبين ذلك المؤشر أن النساء تكسبن مزيدا من الأرض في المجال السياسي، بالرغم من أن الرجال ما زالوا ممسكين بمقاليد السيطرة، وأن تمثيل المرأة أيضا منخفض على معظم مستويات الحكم، وخاصة في الأجهزة الوزارية وغيرها من الهيئات التنفيذية.

ويمكن إيضاح الصلات بين الأهداف الإنمائية للألفية والمناخ السياسي أكثر من ذلك. ويدل اختيار منغوليا أن تعتمد الهدف الإنمائي ٩ تعزيز حقوق الإنسان وتنمية الحكم الديمقراطي ومحاربة الفساد على الصعيد الوطني على أن المؤسسات والممارسات الديمقراطية، بالإضافة إلى المساهمة في تهيئة بيئة تمكينية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن أن تشكلا هدفا قابلا للصياغة لمواجهة احتياجات خاصة ببلد بعينه.

وقد أبرزت المناقشات الخصبة التي جرت على مدى الأيام الماضية أهمية مبدأين: امتلاك ناصية الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والمساءلة المتبادلة داخل الشراكة العالمية التي تتوخاها الأهداف الإنمائية للألفية، مما يؤكد مسؤوليات المجتمع الدولي عن تنفيذ التزاماته، بما في ذلك المتعلقة بحجم المساعدة الإنمائية الرسمية وانتظامها.

وأود أن أشدد على عنصرين إضافيين ظهرا في كثير من البلدان والمناطق ويؤديان دورا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الأول هو مفهوم الامتلاك ذاته، من حيث اتصاله بأهمية تعزيز وتوطيد المؤسسات الديمقراطية. فبينما لا تزال المسؤولية عن تحديد الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها في أيدي الحكومات، اتسع مفهوم الامتلاك تدريجيا لكي يشمل جهات فاعلة أخرى، كمنظمات المجتمع المدني والأجهزة التشريعية، التي تشكل ساحة للحوار بشأن الأولويات الوطنية وتمارس الإشراف الذي لا غنى عنه على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية. وهذا ينطوي على أن التشديد الحصري على الجناح التنفيذي قد يقوض مهام الجهات الفاعلة الأخرى في النظم السياسية والبرلمانات والأحزاب السياسية فوق كل شيء.

ويتمثل العنصر الثاني في الصلات المتبادلة بين تعزيز نمو واسع النطاق وعادل، من جهة، وإرساء الممارسات الديمقراطية، من جهة أخرى. والواقع أن الأفق الزمني المستخدم لتعريف الأهداف الإنمائية للألفية – أي ١٥ سنة – يفترض وضع رؤى على الأمد الطويل للتنمية الوطنية لا يمكن تنفيذها بصورة فعالة إلا إذا تم تشاطرها على مدى فترة تتجاوز عمر سلطة تنفيذية معينة، حتى يتسنى دعمها على مر الزمن، حتى في حالة تغير الحكومة. وتبين التجربة أن الحكومات التي حققت النجاح بمرور الوقت، إنما استثمرت في وضع مثل تلك الرؤى الطويلة الأمد، وبناء القدرات لتفعيل أداء المؤسسات الديمقراطية وإنشاء وتعزيز آليات لترجمة الرؤى الطويلة الأمد إلى حقيقة.

وينطوي هذا الأمر على تحد خاص في أجواء تتسم بحدة الاستقطاب السياسي، لا سيما في حالات ما بعد الصراع، بما أن مجال الحوار يتقلص، ويتم تقييد نطاق تعريف الرؤى الإنمائية المملوكة وطنيا والواسعة النطاق. غير أنه، وكما ذكّر بذلك العديد من المتكلمين في هذه المناقشة، هناك حاجة إلى أن ينخرط المجتمع الدولي فيقدم الدعم على الأمد الطويل في مثل هذه السياقات.

وفي استراتيجية المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، تشكل الصلات بين الديمقراطية والتنمية بعدا بارزا وشاملا. وسينظم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، في حزيران/يونيه بدلهي، مائدة مستديرة بشأن الديمقراطية والتنمية، عقب انعقاد اجتماع مجلس المعهد لعام ٢٠٠٨ الذي يتألف من دولنا الأعضاء البالغ عددها ٢٥ دولة. وستشكل المائدة المستديرة بدلهي فرصة لتناول الصلات بين الديمقراطية والتنمية، بما في ذلك من زاوية خطة الأهداف الإنمائية للألفية.

واسمحوا لي أن أختتم بالتشديد على دعم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية للأهداف الإنمائية للألفية، والتزامه بمواصلة التعاون مع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الإقليمية، في السعي إلى وضع نهوج فعالة من أجل تنفيذها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المواضيعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر جميع الوفود الـ ١١٠ – بينهم وزراء كثيرون – الممثلة للدول الأعضاء والمراقبين الدائمين، الذين أسهموا في هذه المناقشة الهامة. ويثبت تركيزنا على الحقائق والجوهر أننا نأخذ مأخذا بالغ الجدية تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، في جميع البلدان. كما يبرهن على أن الجمعية، عندما تتناول جوهر الأمور، تكون أقوى وأقدر على توجيه رسالة قوية إلى سائر دول العالم.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض من الاستنتاجات الرئيسية التي استخلصتها من مناقشاتنا المواضيعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

أولا، من الواضح أن التقدم قد أحرز، غير أنه كان متفاوتا وشديد البطء. ولدينا الحلول. وتتمثل المسألة الأساسية في أن علينا جميعا الوفاء بالتزاماتنا، والرفع من مستوى جهودنا وتسريع وتيرة التقدم.

ثانيا، تحتاج أفريقيا وأقل البلدان نموا إلى مساعدة إضافية على الأمد الطويل من المجتمع الدولي للحاق بركب سائر البلدان الأخرى. وعلى نحو خاص، أطلقت مناشدات قوية للاستثمار في الزراعة – وهي مصدر حاسم للدخل بالنسبة لأفقر الفقراء فقرا – وفي البنى التحتية لتحقيق ذلك الغرض.

ثالثا، تتسم الأهداف الإنمائية للألفية بالترابط المتبادل، وإن إحراز التقدم بشأن أهداف القضاء على الفقر والجوع وتوفير التعليم والصحة سيكون له أثر محفز على بقية الأهداف.

رابعا، يعاني هيكل المعونة الدولية من قيود جراء الإفراط في التجزئة، مما يقوض أثر المعونة. وإذا كنا نريد زيادة فعالية جهودنا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا في إطار شراكة أوثق بغية الحد من تكاليف الانتقال وتعزيز إمكانية التنبؤ على الأمد الطويل.

خامسا، تكتسي إقامة الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص أهمية أساسية من أجل تسريع وتيرة التقدم. وبالتالي، ينبغي إتاحة الفرصة للقطاع الخاص بغية توفير السلع والخدمات للبليون فقير في أسفل قائمة أفقر الفقراء، وينبغي تشجيع المؤسسات الكبرى على مساندة أهداف إنمائية محددة للألفية بغية تحقيق نتائج ملموسة.

سادسا، إن تغير المناخ يقوض بالفعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في أفقر البلدان الفقيرة وتلك التي تتعرض لأشد المخاطر جراء آثاره. ويجب أن تكون التنمية مسؤولة من الناحية البيئية ومستدامة.

سابعا، يمكن تحسين التقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والنمو الاقتصادي على نحو كبير من خلال سد الفجوة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتوفير فرص أكثر للحصول على الرعاية الصحية للأمهات وعلى الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك الصحة الإنجابية.

ثامنا، تشكل التجارة أداة قوية لمكافحة الفقر. ويمكن للنجاح في إبرام جولة الدوحة للمفاوضات المعنية بالتنمية، في الوقت المناسب، أن يُخرج الملايين من وهدة الفقر. وإن الحصول على فرص التجارة التفضيلية للسلع الزراعية ذات القيمة المضافة الآتية من أفريقيا وأقل البلدان نموا سيعزز على نحو فوري، آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن النمو الاقتصادي. فمثلا، إذا قام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بإلغاء الإعانات للقطن، ستزيد صادرات القطن من أفريقيا بنسبة ٧٥ في المائة.

تاسعا، يُزيد ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة من أوجه انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وهو سبب رئيسي لوفيات الرضع يعيق النمو وينطوي على مخاطر صحية جسيمة أخرى.

عاشرا، تتطلب البلدان الخارجة من الصراع، على نحو الاستعجال، تعزيز دعمها على الأمد الطويل وتحسين طرائق إيصال المعونة من المجتمع الدولي، للحد من احتمالات تقهقرها إلى العنف والاضطراب.

حادي عشر، إن تحسين إدارة الإيرادات، لا سيما الناجمة عن ارتفاع السلع الأساسية مؤخرا، بما في ذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية دولية، سيزيد من الموارد المحلية المخصصة للتنمية.

ثاني عشر، يشكل التعليم أساس التنمية الدائمة. ولا بد من استثمار أموال إضافية بمقدار ١٠ بلايين دولار،

في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل تحقيق هدف توفير التعليم الأساسي للجميع بحلول عام ٢٠١٠.

ثالث عشر، إن الاستثمار في الرعاية الصحية والخدمات الأساسية لا ينقذ الأرواح فحسب، بل يشكل تدبيرا اقتصاديا ذكيا أيضا. ووفقا لدراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان يمكن لكل دولار يستثمر في تنظيم الأسرة أن يوفر ٣١ دولارا في إنفاق الحكومة على خدمات التعليم، والغذاء، والصحة، والسكن، والمياه، والصرف الصحي. ولا بد من توفير ٥,٥ بليون دولار لتحقيق الهدفين الإنمائيين للألفية الرابع والخامس بحلول عام ٢٠١٥.

رابع عشر، تشكل الملكية الوطنية ومجال السياسة العامة شرطين حيويين، يُمكنان البلدان النامية من متابعة السير على مساراتها الإنمائية الخاصة بها، والاضطلاع بكامل المسؤولية عن تحقيق التنمية لديها. ويتعين القيام بإصلاح أساسي للهيكل الدولي لتمكين البلدان النامية من التعبير عن آرائها بقدر أكبر، وتعزيز مشاركتها في عملية وضع السياسة العامة وصنع القرار على الصعيد العالمي.

خامس عشر، يشكل إطار الأهداف الإنمائية للألفية المعيار المقبول دوليا والمتفق عليه على الصعيد الحكومي الدولي لتحقيق التنمية الدولية ويمثل أساس شراكتنا العالمية. وأي محاولة لتغيير الأهداف بدون التوصل إلى اتفاق حكومي دولي لن تؤدي إلا إلى تقويض شرعيتها.

لو كانت هناك نقطة تم التعبير عنها بصورة واضحة ومتكررة، فهي أن الوفاء بالتزاماتنا أولوية، وأن تحقيق النتائج ضرورة. وينبغي للمانحين أن يقدموا ما وعدوا به من معونة إضافية وتخفيف عبء الديون. وينبغي للبلدان النامية أن تدمج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط الإنمائية الوطنية، وأن تُسرع وتيرة تنفيذ التزامات أخرى، بما في ذلك الالتزام بتحقيق حكم أفضل.

لقد أوضح إكهارد دويتشر، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن المانحين ليسوا على المسار الصحيح لزيادة المعونة بـ ٥٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠: أي أن تلك المعونة انخفضت بالأرقام الحقيقية، للسنة الثانية على التوالي. وقال ”إن المال ليس كل شيء، لكن لا قيمة لأي شيء بدون المال“. وسمعنا أن ١٧ في المائة فحسب من البلدان النامية لديها استراتيجيات عملية لإدماج الأهداف الإنمائية في خططها الإنمائية الوطنية. والهدف الذي حددته لنفسها كان ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من المبادرات الإيجابية الكثيرة التي ركزت عليها دول أعضاء كثيرة على مدى الأيام القليلة الماضية، من الواضح أن التقدم على جانبي الشراكة يتباطأ. وما لم توضع خطط للأهداف الإنمائية للألفية تركز بصورة ملموسة على تحقيق النتائج، فمن الطبيعي أن يجد المانحون صعوبة في تخفيض إنفاقهم المحلي بغية الاستثمار في البلدان النامية: فهم بحاجة إلى إثبات تحقيق النتائج من أجل الإبقاء على دعم الناس لهم. ودون الثقة بأن المانحين سيقدمون الموارد الإضافية، فإن البلدان النامية ليس بوسعها أن تعزز برامجها التي تتناول الأهداف الإنمائية للألفية. ويبدو أن هذا الوضع محير كلاسيكيا، لكنه في الواقع ليس كذلك. ولحسن الحظ أن الكثير من المانحين والبلدان النامية والمنظمات المتعددة الأطراف ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية قد توصلوا بالفعل إلى نقطة التقاء فيما بينها. وهذا يعبِّر عن الروح الحقيقية للهدف الإنمائي ٨ ومعناه – إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية – مثلما يعبر عن القيم التي تشجعها الأمم المتحدة وتعتز بها.

من الواضح أن يتعين توفر قد أكبر من الالتزام والتفاني إذا أُريد لنا أن نحقق الأهداف في الوقت المحدد. وكما قال أحد الممثلين، لدينا المعرفة والتكنولوجيا والثروة

لنحدث فرقا في حياة الملايين من سكان كوكبنا عن طريق المساعدة في انتشالهم من وهدة الفقر الطاحن. لذلك السبب أود أن أشيد بمبادرة مؤسسة تيد تيرنر المتعلقة بالأمم المتحدة، التي تعمل مع المنظمات اللوثرية والميثودية لتوفير ٢٠٠ مليون دولار لمكافحة الملاريا في أفريقيا، وأن أشيد بعمل الأمين العام الرامي إلى تعزيز عمليات التنفيذ في أفريقيا عن طريق تحديد الفجوات في تمويل الأهداف الإنمائية للألفية، بالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة. وإن المانحين تتوفر أمامهم الآن فرص استثمار ملموسة للوفاء بوعدهم المتمثل في مضاعفة المساعدات إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠.

ومن الواضح أيضا أن صورة المعونات تتغير. فالقطاع الخاص يسهم الآن بحوالي ١٤ بليون دولار من المساعدات، بإسهام من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بحوالي ١٢ بليون دولار. وسيستمر دور القطاع الخاص في النمو لكنه لن يحل محل دور الحكومات. والتنمية لا تتحقق دون دول فعالة تخضع للمسؤولية وتكون قادرة على إيصال الخدمات إلى مواطنيها. مع ذلك، سمعنا بعض الحجج المقنعة تماما مفادها أنه ينبغي إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لكي يوفر السلع والخدمات إلى بليون إنسان في أسفل قائمة أشد الناس فقرا، وأن رأس المال الخاص مستعد للعمل من أجل جني ثمار اجتماعية.

كما تقوم المؤسسات الخيرية بدور أكبر عن طريق الدعوة إلى أهداف محددة وجمع المانحين والبلدان النامية للعمل المتعلق بمبادرات مستهدفة. ويمثل عمل مؤسسة مكارثر بشأن الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية – بشأن تحسين صحة الأمهات، مثالا ممتازا على ذلك. وينبغي تشجيع المزيد من المؤسسات على النهوض بأهداف محددة من الأهداف الإنمائية للألفية حيث يمكن لتلك المؤسسات أن تضيف لها قيمة وتولد دعما على مستوى الجمهور.

من الواضح أننا بالعمل معا نزداد قوة وأننا بالشراكة يمكننا إحراز التقدم. وعندما تُخصص المعونة بالاتفاق مع الحكومات الوطنية وتقدم بطريقة يمكن التنبؤ بها على الأمد الطويل، فمن الممكن إحراز التقدم. وقد تمكنت ملاوي مؤخرا من مضاعفة الإنتاج الزراعي في غضون عام واحد فحسب. وأدخلت غانا برنامجا ناجحا لتغذية الأطفال في المدارس على المستوى الوطني. ومنذ عام ٢٠٠٣، خفّضت الهند من عدد الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس بحوالي ٥ ملايين طفل سنويا. وقامت أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وهندوراس والكثير من البلدان الأخرى بإلغاء الرسوم في المرحلة الابتدائية، مما زاد بصورة كبيرة نسبة التسجيل. وقامت زامبيا بإلغاء رسوم الخدمات الصحية الأساسية والخدمات الصحية في الريف وأدخلت بوروندي الرعاية الطبية المجانية للأمهات والأطفال.

إن للجمعية العامة دورا قياديا هاما تؤديه في حشد التأييد العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أيد الكثير من الوفود اقتراحي المتمثل في قيام الجمعية العامة كل سنة، حتى عام ٢٠١٥، باستعراض عملية التنفيذ على المستوى العالمي ومحاسبة كل الشركاء على تنفيذ التزاماتهم فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية.

إن الجمعية العامة هي التي وضعت الأهداف الإنمائية التاريخية للألفية، وبالتالي تقع على عاتقها مسؤولية رصد تنفيذها ورصد الالتزامات التي قطعتها جميع الأطراف بتنفيذها تنفيذا كاملا. وبالإضافة إلى قيام الجمعية العامة بعقد اجتماع سنوي يكرس لذلك الغرض، ينبغي لها أن تفوض الأمانة العامة للأمم المتحدة بأن تقدم، بالعمل مع كل البرامج والوكالات والصناديق المعنية، تقرير رصد عالميا سنويا يحلل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان ويكون أساسا لمناقشاتنا.

وتتوفر للجمعية العامة فرصا إضافية للبرهنة على دورها القيادي. ويوفر اجتماعنا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الذي سيركز على احتياجات التنمية المحددة لأفريقيا، والحدث المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي سينظمه رئيس الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، فرصتين إضافيتين لحشد التأييد العالمي والإعلان عن مبادرات جديدة ملموسة.

فلنجعل هذه المناقشة حافزا يتردد صداه لا في نيويورك فحسب، وإنما في جميع أنحاء العالم أيضا: ويجب أن يكون عام ٢٠٠٨ عام العمل.

بهذا تنتهي المناقشة المواضيعية المعنونة ”الاعتراف بالإنجازات والتصدي للتحديات والعودة إلى المسار لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“. وبذلك تكون الجمعية العامة قد أنهت نظرها في البند ١١٦ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.